افتتح مؤتمر «دور القطاع الخاص في مشروعات التنمية»

الشمالي: 6 فرق عمل من «المالية» لمراجعة ومطابقة مشاريع خطة التنمية

الشمالي مكرما الخرافي

الشمالي متحدثا خلال المؤتمر

■ 5.4 مليارات دينار الاعتماد المالي المرصود لتنفيذ خطة التنمية السنوية للعام 2013 / 2014

■ الجراح: يجب إجراء تعديل على قانون رقم 7 لسنة 2008 وفق الأدوات الدستورية

■ تحسين شبكات النقل البري والبحري والجوي مع إعطاء الفرصة للقطاع الخاص للمشاركة في تنفيذ مشاريع الطاقة والنقل والصحة والتعليم

■ على الحكومة زيادة معدلات الإنفاق الرأسمالي وتحرير الأراضي

■ العمل جار لتحسين الوضع التنظيمي للاستثمار المالي وتطوير البنية التحتية ■ خطة التنمية طموحة وتهدف لتحويل الكويت إلى مركز مالي جاذب للاستثمار

كتب محمد إبراهيم

قال نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية مصطفى جاسم الشمالي امس ان الوزارة قامت أخيراً بتشكيل 6 فرق عمل لمراجعة ومطابقة مشاريع خطة التنمية السنوية الرابعة «2013/2014» مع المشاريع المدرجة بميزانيات الجهات الحكومية.

واضاف الشمالي في كلمته الافتتاحية لمؤتمر «دور القطاع الخاص في مشروعات التنمية والبنية التحتية 2013» والذي ينظمه اتحاد العقاريين ان الاعتماد المالي المرصود لتنفيذ خطة التنمية السنوية لعام 2013/2014 بلغ اكثر من 5.4 مليارات دينار «ويشمل ذلك كافة مشروعات ومهام الخطة بما فيها الشق الانشائي للبنية التحتية».

واشار الى ان العمل جار لتحسين الوضع التنظيمي للاستثمار المالية وتهيئة البيئة الادارية والتنظيمية والقانونية للقطاع الخاص وتطوير البنية التحتية بما في ذلك زيادة انتاج الطاقة الكهربائية ورفع انتاج محطات تقطير المياه لمقابلة الاحتياجات المتزايدة.

واكد الوزير الشمالي ان العمل ممتد لتحسين شبكات النقل البري والبحري والجوي مع اعطاء الفرصة للقطاع الخاص للمشاركة في تنفيذ العديد من مشاريع الطاقة والنقل والصحة والتعليم.

ولفت الى ان خطة التنمية في الكويت هي خطة طموحة تهدف الى تحويل الكويت الى مركز مالي جاذب للاستثمار بما تتضمنه من مشروعات كبيرة متعددة تحرك الاقتصاد وتدعمه وتتيح المجال للقطاع الخاص للقيادة وسط روح من المنافسة وتكافؤ الفرص وزيادة الانتاج في ظل جهاز دولة مؤسسي ناجع.

وشدد الشمالي على ضرورة توفير سياسة تمويل واضحة للمشاريع التنموية التي تتطلب تمويلا من البنوك الكويتية «مؤكدا على ثقته في قدرة القطاع المصرفي المحلي على توفير الموارد اللازمة بما يتوافر لديه من قدرات فنية وتمويلية وكوادر مهنية وخبرات متراكمة».

واكد ان الحكومة تبنت بالفعل سياسات متنوعة لدعم وتوسيع مشاركة القطاع الخاص في مشاريع التنمية من خلال انشاء الجهاز الفني لمشاريع «البي او تي» ومشاريع المشاركة «بي بي بي» لافساح المجال بشكل اكبر للقطاع في عمليات الادارة وتوليد الدخل مع اقتصار دور الدولة على مهام التنظيم والرقابة والمتابعة وسائر المهام السيادية المعروفة.

وتمنى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية مصطفى الشمالي في ختام كلمته ان يتكلل مؤتمر «دور القطاع الخاص في مشاريع التنمية» بالنجاح لما فيه مصلحة التنمية والازدهار في ظل القيادة الحكيمة لحضرة صاحب السمو.

من جانبه قال رئيس اتحاد العقارين المنظم للمؤتمر توفيق الجراح ان هذه الفعالية تهدف في المقام الاول ايصال رسالة واحدة وهي ان القطاع الخاص المحلي حريص في المساهمة بتنفيذ خطط التنمية بما يصب في النهاية الى تحقيق نمو اقتصادي مستديم وتوفير المزيد من فرص العمل للكويتيين.

واضاف الجراح ان المؤتمر II يهدف الى نشر الوعي العام بمشاريع التنمية والبنية الاساسية مع ترسيخ دور القطاع الخاص والحكومي نظرا لما تحققه من فوائد عديدة لكل منهما «فضلا عن انه احدى وسائل تسويق الكويت استثماريا علما بان تجربتها هي الرائدة بين دول المنطقة».

وشدد الجراح على ان توجيهات صاحب السمو امير البلاد هو الدافع الرئيسي والاقوى لكي تضع من خلالها الكويت بصمتها على خارطة النمو الاقتصادي اسوة ببباقي المنطقة «ولعل اهم الخطوات التي يجب على الحكومة عملها في المرحلة الحالية هي زيادة معدلات الانفاق الرأسمالي».

واشار الى ضرورة تحرير المزيد من الاراضي وايجاد الحلول العاجلة لبعض الشركات المحلية التي تعاني حتى الان من تبعات الازمة المالية العالمية والتي كانت في السابق شركات قائدة ومحركة للسوق وللتنمية بشكل عام.

ولفت الى ان الحكومة اظهرت رغبتها الجادة في تضافر جهود القطاعين العام والخاص لتحقيق المستوى المطلوب من التعاون لخدمة مشاريع التنمية «ولكن هناك بعض القوانين التي تحتاج الى تعديلات مثل قانون البي او تي لانه لم يكن على مستوى طموح المستثمر المحلي والأجنبي مشيرا الى ان فلسفة القانون هي المنع و التقييد و نفسه عدم الثقة لكل من الحكومة و القطاع الخاص.

ونابع ان هذا القانون يحتاج الى بعض التعديلات السريعة بما يتواكب مع طموحات المستثمرين و عليه فقد نفذ اتحاد العقاريين بمذكرة الى وزارة المالية بشان اجراء تعديلات على القانون حيث تم وضع 22 ملاحظة على القانون من اهمها ان القانون لا يتفق مع روح و فلسفة الدستور الداعي الى التعاون بين النشاطين العام و الخاص اضافة الى ان القانون لم ياخذ حقه في الدراسة الجادة مما جعله مليء بالسلبيات كما ان القانون خلى من اي حوافز جدية في جذب المستثمرين في الخوض في مشاريع التنمية.

واشار الى ان القانون بالغ في فرض الحماية على املاك الدولة العقارية بطريقة تزيد من مخاطر المشاركة في هذا النوع من المشاريع اضافة الى ان القانون سلب الجهاز الاداري اي سلطة تقديرية بما لا يتفق و طبيعة تلك المشاريع التي تقتضي التفاوض الجاد من اجل الوصول الى افضل الصيغ التعاقدية .بالاضافة الى ان القانون لم يوفق عندما ربط بين المشاريع التنموية و املاك الدولة العقارية لاختلاف الطبيعة الخاصة لكل من الامرين.

واقترح الجراح اجراء مجموعة من التعديلات الجذرية على قانون رقم 7 لسنة 2008 و ذلك وفق للادوات الدستورية المتاحة .اضافة الى تشكيل فريق عمل يشرك فيه القطاع الخاص و العام و الاستعانة باصحاب الاختصاص للعمل على تقديم مقترح لتنظيم هذا النوع من المشاريع يحقق التوازن ما بين حماية املاك الدولة و التشجيع على الاستثمار في اطار استراتيجية العامة للدولة .

واشار الجراح ان هناك عدة اسباب حالت دون قيام القطاع الخاص بالدور المنوط له في المشاريع التنموية وعزا ذلك الى الجدل السياسي المستمر الذي تسبب في توقف طرح اي افكار جديدة او مبادرات من قبل القطاع الخاص حيث ان البلاد عانت منذ فترة طويلة بسبب الاداء الضعيف للحكومات السابقة و ذلك بسبب الاداء الضعيف لمجلس الامة خاصة فيما يتعلق بالقطاع الاقتصادي .

وتمنى الجراح في ختام كلمته ان يتم تشكيل فرق عمل بين القطاع الخاص والعام والاستعانة باصحاب الاختصاص للعمل على تقديم مقترح لتنظيم قانون «البي او تي» بشكل يحقق التوازن مابين حماية املاك الدولة وتشجيع الاستثمار في اطار الاستراتيجية العامة للدولة.

الأجهزة التنفيذية تتحمل مسؤولية إنجاز الخطة المليارية

خبراء اقتصاديون يجمعون على ضرورة تسريع تنفيذ مشاريع التنمية

«كونا»: اجمع خبراء اقتصاديون امس على ضرورة القيام بتسريع عملية التنفيذ للمشاريع التنموية التي اقرتها الدولة مؤخرا مع ضمان مشاركة القطاع الخاص وتشجيعه على الاستثمار الداخلي.

واكد الخبراء في جلسة نقاشية على هامش «مؤتمر دور القطاع الخاص في مشاريع التنمية» الذي ينظمه اتحاد العقاريين ان هناك بطئا في تنفيذ بعض المشاريع الواردة في خطة التنمية التي اقرت عام 2010 داعين الى معالجة بعض الاجراءات من اجل تسريع التنفيذ.

وقال وزير التجارة والصناعة السابق عبدالوهاب الهارون ان خطة التنمية اتت باهداف واضحة يجب ان يتم متابعة تنفيذها من قبل الاجهزة الحكومية التنفيذية بشكل دقيق ومباشر حتى لا يكون هناك ضياع في الوقت «وهذا هو التحدي الرئيسي الذي يواجه خطط التنمية في الكويت».

واضاف ان الاجهزة التنفيذية يقع على عاتقها الحمل الاكبر في تنفيذ خطط انمائية مليارية ولذلك يجب ان تكون مطعمة بالكوادر والخبرات الفنية المتخصصة والقادرة على متابعة مراحل تنفيذها بعيدا عن البيروقراطية والروتين الذي يصيب بعض الاجهزة الحكومية. واوضح ان تسريع الانجاز يعني ان المواطن سيشعر بالتاثير المباشر لتلك المشاريع على حياته وبالتالي احياء الثقة بداخله اضافة الى روح التفاؤل التي ستسود القطاع الخاص والمستثمر الاجنبي الذي سيكون متشجعا على الدخول في السوق المحلي.

من جانبه قال رئيس الجهاز الفني لدراسة المشروعات التنموية عادل الرومي ان الجهاز قام بالفعل بدراسة عدة مشاريع تنموية طموحة مؤكدا اهمية إشراك القطاع الخاص في تصميم وتنفيذ وتشغيل المشاريع الحكومية في الكويت لما في ذلك من تاثير ايجابي على الاقتصاد المحلي وتوفير فرص استثمارية جديدة.

واضاف الرومي ان الجهاز الفني لدراسة المشروعات التنموية تطبق عليه نفس الاجراءات التي تحصل في الوزارات والجهات الرقابية «وسنعمل على تذليل اي عقبات تواجه مشاريع التنمية المطروحة بشكل اسرع وافضل».

واوضح ان هناك اربعة مشروعات طرحها الجهاز هي محطة الزور الشمالية لانتاج الكهرباء ومشروع خيران وام الهيمان لاعادة تكرير مياه المجاري ومحطة كبد لتدوير النفايات الصلبة موضحا ان الجهاز لديه 20 مشروعا سيتم طرحها خلال السنوات الثلاث المقبلة.

من ناحيته قال عضو مجلس الامة السابق مبارك الدويلة ان احياء اي مشروع تنموي ياتي اولا من اقرار الفكرة العامة للمشروع وبعدها ياتي التخطيط السليم لتنفيذها مضيفا انه «لا يجب ان يكون ذلك مربوطا باي اوضاع سياسية بين مجلس الامة والحكومة بل يجب ان تشق طريقها رغم المماحكات السياسية المعتادة في اي دولة تتمتع بالديمقراطية».

العبدالرزاق: الخطة التنموية بدأ تفعيلها منذ 1986

الهارون: ضعف الأجهزة التنفيذية وراء تأخر المشاريع

المتحدثون في المؤتمر

ترأس الجلسة الاولى للمؤتمر دور القطاع الخاص في مشروعات التنمية رئيس مجلس ادارة شركة البلاد للاستثمار العقاري عبد اللطيف العبد الرزاق و تمحورت الجلسة حول المشاكل الاساسية التي تعرقل تنفيذ مشاريع خطة التنمية .

وقال ان الخطة التنموية بدات تفعيلها بالكويت منذ سنة 1986 بصدور القانون رقم 60 والذي يلزم الحكومة على تقديم خطط قصيرة وبعيدة المدى الا ان الحكومات المتعاقبة حاولت الابتعاد من هذا القانون لانه اعطى مجلس الامة الرقابة الى تنفيذ هذه الخطط.

وزير المالية يُشيد بجهود «بنك بوبيان» في خدمة الاقتصاد المحلي

الشمالي في جناح اتحاد المصارف

اشاد وزير المالية «مصطفى الشمالي» بالجهود التي يبذلها «بنك بوبيان» في خدمة الاقتصاد المحلي ودوره في خدمة العملاء باعتباره احد البنوك الإسلامية التي اثبتت وجودها في السنوات الأخيرة وتقديمه لمجموعة من الخدمات والمنتجات التي تلبي متطلبات مختلف الشرائح.

جاء ذلك خلال زيارة «الشمالي» لجناح البنك في المعرض المقام على هامش مؤتمر دور القطاع الخاص في مشروعات التنمية الذي انطلقت أعماله اليوم برعاية بنك بوبيان ومشاركة وحضور العديد من البنوك والشركات والمؤسسات الحكومية.

وتأتي مشاركة البنك في المؤتمر انطلاقا من حرصه على التفاعل ودعم مختلف الأنشطة والفعاليات التي تصب في صالح الاقتصاد الوطني وتخلق اجواء الحوار والنقاشات التي تهم مختلف القطاعات الاقتصادية.

يذكر أن «بنك بوبيان» – وللعام الثالث على التوالي – حقق إنجازاً رفيع المستوى بحصوله على ثقة العملاء الذين منحوه جائزة أفضل بنك إسلامي في الكويت في خدمة العملاء لعام 2012 والتي اعتمدت نتائجها على استطلاعات الرأي شملت وأشرفت عليها مؤسسة سيرفس هيرو والتي تعتبر رائدة في مجال تقييم جودة الخدمة.

وارتكزت نتائج الاستطلاع على استقتاء امتد لعدة اسابيع بين المستهلكين الذين قاموا بتقييم الشركات بناء على عدة معايير منها سلوك الموظفين، موقع الشركة، سرعة الخدمة، الثقة بالمنتج، جودة الخدمة أو المنتج، السعر مقابل القيمة، مركز الاتصال، والموقع الالكتروني.

«وربة» يعين هيثم التركيت في منصب رئيس مجموعة تكنولوجيا المعلومات

أعلن «بنك وربة» عن تعيين هيثم عبدالعزيز حسين التركيت في منصب رئيس مجموعة تكنولوجيا المعلومات، وقد تم هذا الاختيار بناءً على الكفاءة المهنية والخبرة الطويلة التي يتمتع بها في مجال تكنولوجيا المعلومات.

وأفاد «بنك وربة» بأن تعيين التركيت في هذا المنصب يخدم توجهات إستراتيجية العمل الجديدة التي اعتمدها البنك منذ نشأته، والتي يسعى من خلالها إلى تحقيق انطلاقة جديدة في آفاق العمل المصرفي الإسلامي.

وأكد «بنك وربة» أنه في الوقت الذي يسعى فيه إلى الاستحواذ على حصة أكبر له في سوق المصارف الإسلامية في الكويت مع الرؤية الطموحة التي يعمل بها الآن، فإنه يتوقع أن يساهم التركيت بفاعلية في تنفيذ هذه الإستراتيجية، وأن يعزز من توجهات البنك لهذه المرحلة.

هيثم التركيت

وذكر «بنك وربة» أن قرار تعيين التركيت جاء نتيجة لما يتمتع به من مسيرة مهنية مميزة ورصيد كبير من الخبرات في مجال تكنولوجيا المعلومات الخاص بالقطاع المصرفي بالإضافة إلى القطاعات الأخرى، مشيراً إلى أن التركيت من الكفاءات الكبيرة حيث يمتلك أكثر من 22 عاما من الخبرة في هذا المجال الذي بدأ فيه منذ العام 1989 مما يجعله إضافة نوعية وذات قيمة عالية على مستوى الإدارة التنفيذية.

هذا وشغل التركيت مناصب عدة في بيت التمويل الكويتي ومعهد الكويت للأبحاث العلمية قبل انتقاله إلى «بنك وربة»، كان أبرزها: مدير خدمات البنية التحتية في قطاع تكنولوجيا المعلومات، مدير وحدة التحكم والجودة، وعضو تنفيذي في عدة لجان تخص تكنولوجيا المعلومات، هذا بالإضافة إلى إنجازه العديد من المشاريع في القطاع المصرفي والقطاع النفطي من خلال معهد الأبحاث العلمية، والتي تضمنت مشاريع أتمتة الأنظمة واستدراج وتنفيذ المعايير الأمنية وتنفيذ مشاريع أمن تكنولوجيا المعلومات ومشاريع التحكم المتقدمة.